مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال
ISSN : 2602-6570
المجلد 08 العدد. 02– ديسمبر 2025

تقدير أثر الشمول المالي في تعزيز النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لحالة اقتصاد العراق للمدة (2010-2023) بيانات ربع سنوية باستخدام نموذج ARDL

Estimating the Impact of Financial Inclusion on Promoting Economic Growth: An Econometric Study of the Iraqi Economy For the Period (2010-2023) Quarterly Data Using the ARDL Model

أ.م.د. جنان سليم هلال

جامعة القادسية، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية / العراق

تاريخ الاستلام: 2025/09/02 تاريخ القبول: 2025/11/14

يهدف البحث الى بيان اثر بعض مؤشرات الشمول المالي متمثلا بـــ عدد فروع المصارف، عدد اجهزة الصراف الآلي والتي يرمز لها بـــ (ATM), و عدد نقاط البيع ويرمز لها (POS) في تعزيز النمو الاقتصادي والذي يمثل الزيادة الحاصلة في القيمة المضافة للقطاعات الإنتاجية في العراق للمدة 2010-2023بيانات ربع سنوية باستخدام نموذج ARDL . خاصة وان اغلب الدراسات والنظريات الحديثة تشير الى وجود اثر متبادل بين النمو الاقتصادي و الشمول المالي وهناك علاقة وثيقة بينهما حيث ان زيادة الطلب على الخدمات المالية يحقق النمو الاقتصادي مما يشجع على توفير تلك الخدمات . وقد جاءت النتائج معنوية لتدل على تأثر معدلات النمو الاقتصادي (متغير تابع)، بالمتغيرات المستقلة التي تبين اثر الشمول المالي توصل البحث الى وجود علاقة إيجابية في الاجلين القصير والطويل بين مؤشرات الشمول المالي وتعزيز النمو الاقتصادي خلال المدة المذكورة

كلمات مفتاحية: عدد فروع المصارف، عدد اجهزة الصراف الآلي، عدد نقاط البيع ، النمو الاقتصادي، نموذج . ARDL

Abstract :
The research aims to demonstrate the impact of some financial inclusion indicators represented by the number of bank branches, the number of automated teller machines (ATM), and the number of points of sale (POS) in enhancing economic growth, which represents the increase in the added value of the productive sectors in Iraq for the period 2010-2023, quarterly data using the ARDL model. There is a close relationship between them, as the increase in demand for financial services achieves economic growth, which encourages the provision of these services. The research found a positive relationship in the short and long term between financial inclusion indicators and enhancing economic growth during the mentioned period, and the results were positive

Keywords number of bank branches, number of ATMs, number of points of sale, economic growth, ARDL model.

*المؤلف المراسل.

مقدمة

تهتم الدراسات الحديثة بالبحث عن اهم الجوانب التي تعزز النمو الاقتصادي وتطبيق السياسة الهادفة لتوسيع الكفاءة الاقتصادية ومنها مصطلح الشمول المالي والذي فرض نفسه بقوة على الوسط الاقتصادي ليصبح وسيلة يسعى الاقتصاد من خلالها إلى توفير الخدمات المالية لجميع افراده ، بغض النظر عن مستواهم الاقتصادي أو الاجتماعي . اذ يهدف الشمول المالي إلى تمكين الأفراد والشركات من الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية، مثل الادخار والائتمان والتأمين والاستثمار.هذا من جهة ومن جهة أخرى فأن الشمول المالي والنمو الاقتصادي يرتبطان ببعضهما البعض في زيادة الاستثمار في المشاريع والشركات ، زيادة الإنتاجية ، فضلا عن تقليل الفقر و بالتالي يمكن القول ان تعزيز الاستقرار المالي من خلال توفير الخدمات المالية للجميع تعد من وسائل دعم النمو الاقتصادي . وقد قسم البحث الى ثلاثة مباحث الأول شمل الإطار النظري للشمول واهم مؤشراته كذلك مفهوم الناتج المحلي الإجمالي وعلاقته بالشمول . اما المبحث الثاني فقد اهتم بالجوانب التحليلية لمتغيرات البحث والمبحث الثالث اقتصر على الجانب الكمي وفي تقدير اثر مؤشرات الشمول المالي على معدلات النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2010-2023.

أهمية البحث: تتمثل أهمية البحث في مدى مساهمة الشمول المالي في تعزيز النمو الاقتصادي وذلك عن طريق إيصال كافة الخدمات المصرفية لمختلف شرائح المجتمع بما فيها المستبعدين مالياً، وكذلك مساهمته في استقرار القطاع المصرفي وتوسيع قاعدة استثماراته من خلال انتشار عدد الفروع المصرفية وأجهزة الصراف الآلي ، وعدد نقاط البيع ، مما يؤدي إلى استقطاب المزيد من الزبائن وبالتالي زيادة الودائع .

مشكلة البحث: المشكلة الرئيسة : هل للشمول المالي أثر معنوي في تعزيز النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2010-2023؟ وتتفرع إلى:

1. هل لعدد الفروع المصرفية أثر معنوي في تعزيز النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2010-2023)

2- هل لأجهزة الصراف الآلي (ATM) أثر معنوي في تعزيز النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2010-2023

3. هل لنقاط البيع (POS) أثر معنوي في تعزيز النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2010-2023

فرضية البحث : الفرضية الرئيسة : لا يوجد أثر معنوي للشمول المالي في تعزيز النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2010-2023. وتتفرع إلى :

1. لا يوجد أثر معنوي لعدد الفروع المصرفية في تعزيز النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2010-2023

2. لا يوجد أثر معنوي لأجهزة الصراف الآلي (ATM) في تعزيز النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2010-2023

3. لا يوجد أثر معنوي لعدد نقاط البيع (POS) في تعزيز النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2010-2023

هدف البحث : يهدف البحث إلى بيان دور الشمول المالي في تعزيز النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2010-2023 من خلال :

1. تحليل مؤشرات الشمول المالي في العراق للمدة 2010-2023
2. تحليل النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2010-2023
3. قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2010-2023

- المبحث الأول : الاطار النظري للشمول المالي والنمو الاقتصادي / الشمول المالي (المفهوم والاهمية)

مفهوم الشمول المالي : يمكن تعريف الشمول المالي بأنه العملية التي تتيح لمختلف فئات المجتمع بمؤسساته وإفراده الحصول واستخدام كافة الخدمات المالية ، وذلك من خلال قنوات رسمية ، بما في ذلك الحسابات المصرفية والادخار، وخدمات الدفع والتمويل والائتمان فضلاً عن ابتكار خدمات مالية أكثر ملائمة وبأسعار تنافسية مقبولة ، (محمد ، نسرين : 2022: 336). كما يعرف بأنه (الحالة التي يستطيع فيها جميع الأشخاص الوصول إلى مجموعة كاملة من الخدمات المالية والمصرفية ذات الجودة العالية والمقدمة بأسعار معقولة وبطريقة مناسبة)(Gatnar:2013,2)

1.1- أهمية الشمول المالي

يمكن بيان أهمية الشمول المالي من خلال النقاط الاتية (محمد وآخرون ،2024 ، ص 88-89) .

1. زيادة معدل النمو الاقتصادي من خلال الخدمات والمنتجات التي يوفرها للمجتمع بكافة فئاته مما يؤدي إلى زيادة تدفق الدخل ومصادره وتوفير السيولة ، مما ينعكس بشكل ايجابي على تحسين الشمول المالي للأفراد .

2. تعزيز الاستقرار المالي والمصرفي من خلال تعزيز القدرة على التعامل مع مختلف أنواع المخاطر التي تواجه الشركات والمؤسسات عن طريق زيادة الخدمات والوصول السريع والسهل لها ، وتأثير ذلك على الهيكل المالي والائتماني والذي ينعكس بشكل مباشر على طبيعة الأنشطة المالية وتحسين فرص المنافسة في الأسواق المالية ، وذلك لان تطور الأنشطة المصرفية تعد من النقاط الجوهرية في تحقيق الشمول المالي .

3. يؤثر الشمول المالي على الحياة الاجتماعية وذلك من خلال الاهتمام بالإفراد محدودي الدخل وأصحاب المشروعات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر ودمجها مع القطاع المالي عن طريق تقديم الخدمات المالية والمصرفية المختلفة بشكل ميسور وبكلفة معقولة .

4. سيؤدي الوصول المالي إلى جذب مستثمرين من السوق العالمي في بلدنا مما يؤدي إلى زيادة فرص العمل والتوظيف ، (لفتة :2019: 3)

2.1- أهداف الشمول المالي

1. العمل على الوصول إلى المؤسسات المالية وطرائق التمويل وذلك لتحسين الظروف المعيشية لكافة فئات المجتمع

2. دفع عجلة التنمية وتخفيض مستويات الفقر ،(الشمري :2017 : 3).

3. يؤدي الشمول المالي إلى وصول كافة الخدمات المصرفية والمالية لمختلف شرائح المجتمع ، وتعريف الزبائن بأهمية الخدمات المصرفية وكيفية الحصول عليها ومميزاتها وتكاليفها ، عن طريق اعداد برامج تبين اهمية الخدمات المصرفية ودورها في مواكبة تطور المجتمع وتحسين ظروفه الاقتصادية والاجتماعية ، (Helms:2006,5) .

4. يساعد الشمول المالي على الاستقرار المالي للقطاع المصرفي وذلك من خلال زيادة القطاع المصرفي على توسيع استثماراته عن طريق أجهزة الصراف الآلي ، وانتشار الفروع المصرفية ونقاط البيع فضلاً عن تقديم خدمات مالية تتناسب مع رغبة واحتياجات الزبائن ، مما يؤدي إلى زيادة عدد زبائن القطاع المصرفي ، مما يؤدي إلى زيادة الودائع ، (محمود ، 2021، 378) .

3.1- ابعاد ومؤشرات قياس الشمول المالي

إن للشمول المالي ثلاث ابعاد وكالاتي

1. الوصول إلى الخدمات المالية : يشير هذا البعد إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية ، ويتطلب ذلك تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام الحساب المصرفي مثل التكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية ، إذ يمكن الوصول إلى الخدمات المالية من خلال المعلومات والبيانات التي تقدمها المؤسسات المالية ، (شافي : 2007: 72)

2. استخدام الخدمات المالية : يشير هذا البعد إلى مدى استخدام الافراد للخدمات المالية المقدمة من قبل مؤسسات القطاع المصرفي ، وتحديد مدى استخدام تلك الخدمات المالية يتم عن طريق جمع البيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية محددة . (AFI: 2013,5)

3. جودة الخدمات المالية : تلبية الخدمات المالية أو المنتج لاحتياجات المستهلك ، تشمل الجودة تجربة المستهلك ، والتي تظهر في المواقف والاراء تجاه تلك المنتجات المتاحة حالياً ومستويات فهم المستهلكين لتلك الخيارات وآثارها ، (لفتة : 2019 : 5) . وضمن هذه الابعاد توجد عدة مؤشرات يمكن من خلالها قياس الشمول المالي وكالآتي : (العسكري : 2023 : 32-35)

1. عدد الفروع المصرفية : يعتمد على عدد فروع المصرف المنتشرة في البلاد وذلك لشمول كافة فئات المجتمع بالخدمات المصرفية .

2. عدد اجهزة الصراف الآلي (ATM) : تعد الصرافات الآلية أحد ادوات الدفع الالكتروني المهمة ، وهو جهاز الكتروني يوفر لزبائن المؤسسات المالية إجراء المعاملات المالية في الأماكن العامة .

3. عدد نقاط البيع (pos) : من الوسائل المهمة للوصول للخدمات المصرفية بوقت اسرع وكلفة اقل ، وهي اجهزة تقوم بالكشف عن مدى كفاية الرصيد لصاحب البطاقة للوفاء بالتزاماته .

2. المطلب الثاني : مفهوم الناتج المحلي الإجمالي ومؤشرات قياسه

1.2. المفهوم والاهمية

يعد الناتج المحلي الإجمالي، من اهم الطرق الدقيقة لقياس أداء الاقتصاد ، فعند ارتفاعه تنخفض الخشية من الركود و الكساد، كما انه واحد مع الدلالات على حجم الإقتصاد الكلي ويوضح قدرة البلد على استخدام الموارد المختلفة من المواد خام، الموارد البشرية، وتتوقف عليه عدالة توزيع الدخل الوطني أو الثروة (عماد الدين ، 2019، 45) . ويمكن من خلاله قياس مدى الرفاهية الاقتصادية للبلد ، وبذلك يعد من المؤشرات العديدة المحددة لوضعية الاقتصاد . فضلا عن انه مؤشر اقتصادي يقيس القيمة النقدية لإجمالي السلع والخدمات التي أُنتجت داخل حدود البلد

خلال مدة زمنية محددة (سنة أو نصف سنة مثلا) . و يسمى بالناتج المحلي الإجمالي اذا اعتمدنا في قياسه على الأسعار الجارية الا انه وبسبب تأثير تغيرات الأسعار لا يسمح له بإجراء مقارنات زمنية للوقوف على حقيقة تطور الإنتاج نموا أو انكماشا ، ولهذا يجرى اعتماد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لأغراض المقارنات (المصدر نفسه ، 63) ، والذي يتم حسابه من خلال تعديل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية نتيجة استخدام مُعامِل يسمح بتحييد أثر الأسعار على تطور الإنتاج . وبهذا تُتابع حقيقة تطور حجم الإنتاج دون أثر تغيرات الأسعار. ويتضمن الناتج المحلي الإجمالي النشاط الإنتاجي لجميع المقيمين في بلد ما بما في ذلك الشركات الأجنبية العاملة في هذا البلد ، بخلاف الناتج القومي الإجمالي الذي يقيس النشاط الإنتاجي لجميع الحاملين لجنسية معينة بغض النظر عن مكان إقامتهم .

2.2- قياس الناتج المحلي الاجمالي

يمكن قياس الناتج المحلي الإجمالي انطلاقا من ثلاث مداخل هي :

أ. من خلال الإنتاج: ويكون بجمع القيم المضافة لكل الأنشطة الإنتاجية التي يراد إدراجها . وتعرَّف القيمة المضافة على أنها الفرق بين إجمالي المبيعات وقيمة المدخلات الوسيطة في عملية الإنتاج .

ب.من خلال الإنفاق : ويكون بجمع نفقات الاستهلاك النهائي للأسر والشركات والقطاع الحكومي بالإضافة إلى نفقات الاستثمار ورصيد المبادلات مع الخارج (الفرق بين الصادرات والواردات) .

ت. من خلال الدخل: ويكون بجمع كل مجاميع الدخول المتأتية عن الإنتاج مثل أجور الموظفين وأرباح الشركات والضرائب

3.علاقة النمو الاقتصادي بالشمول المالي

يعد القطاع المصرفي قطاعاً مهماً لاستقرار الأنظمة المالية، إذ تلعب المصارف دوراً رئيساً في تكوين الأموال واستثمارها من أجل النمو الاقتصادي والتمويل للشركات والأفراد وأنشطة الدفع ، وبذلك فهي تقدم مجموعة من الخدمات المتنوعة والمهمة لأي اقتصاد كالوساطة المالية وإدارة المخاطر الائتمانية ، وتعبئة الودائع والإقراض وتحويل الأموال ، (الموسوي : 2022 : 93-94) . لذلك فإن المصارف تعد مؤسسات ائتمانية تعمل في سوق النقد وتمنح الائتمان لأجال محددة (قصيرة ومتوسطة أو طويلة الأجل)، من خلال قبولها لودائع الأفراد والهيئات والتي تعطي مقابلها وعوداً بالدفع عند الطلب أو بعد أجل ، إذ يمتد نشاط المصارف إلى كل فروع النشاط الاقتصادي ،وتسعى المصارف بناءاً على عملها إلى تحقيق أقصى ربح ممكن غير إن مقدار الربح يعتمد على مقدار الأموال

التي تمتلكها المصارف والتي يقدمها الافراد والهيئات والمشروعات وكذلك على السيولة التي تحتفظ بها المصارف ، (حدة : 2009 : 33). وتشير الدراسات والنظريات الحديثة لوجود اثر متبادل بين النمو الاقتصادي و الشمول المالي وهناك علاقة وثيقة بينهما يمكن توضيح هذه العلاقة من خلال

1. زيادة الطلب على الخدمات المالية: النمو الاقتصادي يمكن أن يؤدي إلى زيادة الطلب على الخدمات المالية، مما يشجع على توفير هذه الخدمات.

2. زيادة الاستثمار في البنية التحتية المالية: النمو الاقتصادي يمكن أن يؤدي إلى زيادة الاستثمار في البنية التحتية المالية، مثل الأجهزة الصرف الآلي والخدمات المصرفية عبر الإنترنت.

3. تحسين جودة الخدمات المالية: النمو الاقتصادي يمكن أن يؤدي إلى تحسين جودة الخدمات المالية، مما يشجع على زيادة الشمول المالي .

1.3.اما فوائد هذا الارتباط فيمكن توضيحها من خلال :

1. تعزيز النمو الاقتصادي المستدام: الشمول المالي يمكن أن يساعد في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام من خلال توفير التمويل اللازم للشركات والافراد.

2. تقليل الفقر والبطالة: الشمول المالي يمكن أن يساعد في تقليل الفقر والبطالة من خلال توفير الخدمات المالية للفئات المحتاجة.

3. تعزيز الاستقرار المالي: الشمول المالي يمكن أن يساعد في تعزيز الاستقرار المالي من خلال توفير الخدمات المالية للجميع.

4. تحليل مؤشرات الشمول المالي

تم اعتماد ثلاثة مؤشرات للشمول المالي في العراق تمثلت في (عدد الفروع المصرفية ، عدد أجهزة الصراف الالي و عدد نقاط البيع) للمدة 2010-2023

1.4. مؤشر عدد الفروع المصرفية

يمثل الجدول (1) عدد الفروع المصرفية في العراق للمدة 2010-2023 ويتبين من الجدول ان عدد الفروع المصرفية كان متذبذبا خلال مدة البحث فقد حققت ارتفاع في السنوات من (2010- 2013) إلى إن وصلت في سنة 2013 إلى (1002) فرعاء، إما معدل النمو خلال السنوات فقد حقق أعلى نسبة له في سنة 2012 وهي أعلى نسبة نمو تحققت خلال مدة الدراسة ، بينما حققت السنوات من (2014-2015) انخفاضاً في عدد الفروع المصرفية لتسجل على التوالي (938 ، 821) وبمعدلات نمو (- 6.3 %) و(-% 12.4) ، ويعزى هذا الانخفاض نتيجة للأوضاع الامنية التي شهدها البلد في عدد من

المحافظات التي كانت نتيجتها أغلاق لعدد من الفروع المصرفية في تلك المناطق . وعاودت الارتفاع في سنة 2016 لتصل إلى (858) فرعاً وبمعدل نمو (4.5%)، واتجهت عدد الفروع نحو الانخفاض في سنة 2017 ، بينما حقق السنوات (2018- 2021) ارتفاعاً ملحوظ في عدد الفروع المصرفية إلى إن وصل في سنة 2021 إلى (901) فرعاً وبمعدل نمو (1.9%) ، ويعزى هذا الارتفاع نتيجة لتحسين الأوضاع والظروف التي شهدها البلد . اما في العام 2022 – 2023 انخفض عدد الفروع المصرفية الى 876 ، 843 فرعا على التوالي نتيجة اغلاق عدد من الفروع الخاصة والحكومية لتلكؤ تلك الفروع في عملها فضلا عن عدم قابليتها على تحقيق الأرباح . وجدول رقم 1) يشير الى عدد الفروع المصرفية في العراق للمدة (2010-2023)

الجدول 1: تحليل مؤشر عدد الفروع المصرفية للمدة (2010-2023)

السنوات	عدد الفروع المصرفية			معدل النمو %
	الحكومي	الخاص	الاجمالي	
2010	382	478	860	--
2011	397	491	888	3.2
2012	471	511	982	10.5
2013	476	526	1002	2.04
2014	416	522	938	(6.3)
2015	397	424	821	(12.4)
2016	406	452	858	4.5
2017	423	411	834	(2.7)
2018	420	437	857	2.7
2019	423	458	881	2.8
2020	425	459	884	0.3
2021	409	492	901	1.9
2022	388	488	876	0.99
2023	370	473	843	1.2

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على : تقرير الاستقرار المالي السنوي / البنك المركزي العراقي للمدة (2010-2023

2.4 : تحليل مؤشر عدد نقاط البيع (pos) في العراق للمدة 2010-2023

يبين الجدول (2) عدد نقاط البيع (pos) في العراق للمدة 2010-2023 عدد نقاط البيع فقد حققت ارتفاعاء في السنوات (2010. 2012) لتسجل على التوالي (30000 ، 50000 ، 50000) نقطة كما حققت سنة 2011 معدل نمو (66%) وهو إعلى معدل نمو تحقق خلال مدة الدراسة ، بينما في السنوات (2013- 2016) فقد بقى عدد نقاط البيع ثابت عند (30000) نقطة ، وبعده عاود الارتفاع إذ بدء الارتفاع من سنة (2017) لتسجل (45000) نقطة واستمر الارتفاع إلى سنة (2021) لتسجل (83000) نقطة ، وبمعدلات نمو متفاوتة . وقد استمرت الزيادة في عدد نقاط البيع في السنتين 2022-2023 بعدد 85033 و 89503 على التوالي نتيجة الاقبال الكبير من فبل الجمهور على نقاط البيع للحصول على الخدمات التي تقدمها .

جدول (2)

تحليل مؤشرات عدد POSللمدة 2010-2023

السنوات	عدد نقاط البيع POS	معدل النمو %
2010	30000	-
2011	50000	66
2012	50000	--
2013	30000	(40)
2014	30000	--
2015	30000	--
2016	30000	--
2017	45000	50
2018	50000	11
2019	55000	10
2020	68000	23
2021	83000	22
2022	85033	18
2023	89503	21

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على : تقرير الاستقرار المالي السنوي / البنك المركزي العراقي للمدة (2010-2023)

3.4. تحليل مؤشر الصراف الالي (ATM) في العراق للمدة 2010-2023

جدول (3)

عدد أجهزة الصراف الالي في العراق للمدة (2010-2023)

السنوات	عدد أجهزة الصراف الآلي ATM	معدل النمو %
2010	385	-
2011	467	21.2
2012	467	0
2013	647	38.5
2014	337	(47.9)
2015	580	72.1
2016	660	13.7
2017	668	1.2
2018	878	31.4
2019	1021	16.2
2020	1278	25.1
2021	1565	22.4
2022	1645	22.9
2023	1660	23.03

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على : تقرير الاستقرار المالي السنوي / البنك المركزي العراقي للمدة (2010-2023

اذ إن عدد أجهزة الصراف الآلي تراوحت بين الارتفاع والانخفاض ، السنوات (2010- 2013) حققت ارتفاعاً ، ففي سنة 2013 وصل عدد الصرافات الآلية إلى (647) صرافاً وبمعدل نمو (38.5%) ، اتجه بعده عدد الصرافات إلى الانخفاض ليصل في سنة 2014 إلى (337) وبمعدل نمو (-47.9%) ، بينما أخذت عدد الصرافات خلال السنوات (2015- 2021) ارتفاعاً تدريجيا فكان عدد الصرافات في سنة 2015 (580) صرافاً وارتفع ليصل في سنة 2021 إلى (1565) صرافاً وبمعدل نمو (22.4%) . واستمرت الزيادة للاعوام 2022-2023 بعدد (1645 ، 1660) على التوالي .لى اثر اقبال

الجمهور على الخدمات التي تقدمها أجهزة الصراف الالي المتمثلة بالأمان وسرعة عمليات السحب النقدي

5. تحليل معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة 2010-2023

1.5. معدلات النمو للناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة 2010-2023

جدول (4)

معدلات النمو للناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة 2010-2023(بيانات سنوية) (مليون دينار)

السنوات	GDP	معدل النمو %
2010	130643200	0.16
2011	162064566	0.21
2012	217327107	0.32
2013	254225491	0.16
2014	273587529	0.11
2015	266332655	-0.03
2016	194680972	-0.26
2017	186542703	0.02
2018	270621134	0.15
2019	249574276	1.10
2020	254443953	0.06
2021	207.691.60	-0.25
2022	286.640.34	0.42
2023	250.795.13	0.22

المصدر : البنك المركزي العراقي : المديرية العامة للإحصاء ، النشرات الدورية ، سنوات متفرقة

من بيانات الجدول أعلاه نلاحظ ان هناك تحسن في معدلات النمو في الاعوام الأولى من الجدول نتيجة للتحسن في الظروف الاقتصادية في البلد ، اما في الأعوام 2014-2026 نلاحظ انخفاض معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي نتيجة تدهور الوضع الأمني وتعرض البلد للعصابات الإرهابية ، ثم تذبذب معدل النمو للأعوام التالية (2018-2020) ما بين زيادة ونقصان نتيجة لعدم استقرار أسعار النفط الذي يعتمد عليه الاقتصاد العراقي بشكل كبير ، اما في العام 2021

انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي نتيجة الازمة الصحية العالمية . اما في العام 2022 نلاحظ ارتفاع معدل النمو نتيجة زيادة الصادرات النفطية . اما في العام 2023 فقد انخفض معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي نتيجة انخفاض أسعار النفط العالمية . مما اثر سلبا على اجمالي الناتج .

6. تقدير أثر مؤشرات الشمول المالي في النمو الاقتصادي للمدة (2010-2023)

لغرض بناء النموذج تم الاعتماد على بيانات مقطعية في العراق للمدة 2010-2021 لتصبح السلسلة (48) سنة ولغرض اختبار فرضية البحث سيتم الاستعانة بالأساليب الاحصائية في هذا البحث للتعرف على ملائمة الجانب النظري مع نتائج التقدير الكمي ، وذلك باختبار دور الشمول المالي في تعزيز النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2010-2023بالاعتماد على الصيغة التالية

$$FI_t = \alpha_i + \beta x_i . t + \varepsilon_{it}$$

$$yi،t = \alpha i + \beta xi،t + \varepsilon i،t$$

إذ أن i=1,2,....n تمثل الوحدات المفردة ، t=1,2,...T تمثل مدد الزمن .

$yi،t$ يمثل المتغير التابع ، $xi،t$ يمثل مصفوفة للمتغيرات المستقلة ، β يمثل المعلمات المراد تقديرها ، $\varepsilon i،t$ هو حد الخطأ العشوائي للوحدة i وللفترة t .

المعادلة (1) تقيس علاقة معدلات النمو الاقتصادي بأحد مؤشرات الشمول المالي وهو (عدد أجهزة الصراف الالي)

المعادلة (2) تقيس علاقة معدلات النمو الاقتصادي بمؤشر اخر من مؤشرات الشمول المالي وهو (عدد نقاط البيع)

المعادلة (3) تقيس علاقة معدلات النمو الاقتصاد بمؤشر اخر من مؤشرات الشمول المالي وهو (عدد الفروع والمصارف)

1.6 اختبار استقراريه السلاسل الزمنية

$$\Delta Y_t = a + bY_{t-1} + ci\sum_{l=1}^{n} \Delta Y_{t-1} + E_t$$

و يسمى هذا الاختبار (*ADF*)، وقد تبين من تطبيق اختبار (*ADF*) أن جميع السلاسل الزمنية مستقرة عند مستوى معنوية 05% .

جدول (5)

اختبار استقرارية البيانات

ADF Test Statistic	مستوى المعنوية		
	1% Critical Value	*5% Critical Value*	*10% Critical Value*
-3.86	*-3.60*	*-2.93*	*-2.60*
-4.08	*-3.60*	*-2.93*	*-2.60*
-4.65	*-3.60*	*-2.93*	*-2.60*
-3.83	*-3.60*	*-2.93*	*-2.60*

:

المصدر :- من أعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews13

نلاحظ من خلال الجدول 5) اختبار ديكي فولر ان جميع المتغيرات الدراسة استقرت عند الفرق الأول أي ان المتغير التابع متمثل بالناتج المحلي الاجمالي كان مستقر عند الفرق الأول بمستوى 5% فقط بدون حد ثابت واتجاه زمني أي انه من الرتبة (1) I اما المتغيرات المستقلة متمثلة (ATM,POS, NUMBER OF BANK) كذلك استقرت جميعها عند الفرق الأول 5% ، فقط عند حد ثابت واتجاه زمني وباحتمالية 1%

2.6. تقدير النموذج وفق منهجية (ARDL)

بعد التأكد من ان البيانات مستقرة يمكن اجراء اختبار الأثر بين المتغيرات وبعد تطبيق المعادلة (1) تم الوصول الى النتائج الاتية

جدول (6)

تقدير الأثر وفق منهجية (ARDL)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	Critical Value 0.05	Prob.**
None *	0.705709	122.3877	76.97276	0.0000
At most 1 *	0.519337	73.32425	54.07904	0.0003
At most 2 *	0.486516	45.02902	35.19275	0.0032
At most 3	0.235103	17.36754	20.26184	0.0872
At most 4	0.175080	7.699318	9.164546	0.09312
Trace test indicates 3 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

: المصدر :- من أعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews13

ان تحليل النتائج في أعلاه يشير الى ان التقديرات ذات دلالة احصائية اذ جاء كل متغير بتأثير معنوي كما اشارت قيم (t) المحتسبة ، كما إن قيم (F وR^2) منطقية مما يشير الى اثر المتغيرات المستقلة وبشكل كبير التغيرات في الناتج المحلي الاجمالي عند مستوى (5%)

جدول(7)

الدلالات الاحصائية

معامل التحديد (R^2)	0.75
معامل التحديد المتعدد المعدل (Adjusted R^2)	0.55
الانحراف المعياري	0.08
مجموع مربعات البواقي	0.11
إحصائية دوربين – واطسون (D-W Statistic)	1.65
الإحصائية F المحسوبة	3.73
Prob (f-Statistic)	0.00
(*): معنوية عند مستوى ثقة 05% . (**): معنوية عند مستوى ثقة 10% .	

المصدر :- من أعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews13

ان تحليل النتائج في أعلاه يشير الى ان التقديرات ذات دلالة احصائية اذ جاء كل متغير بتأثير معنوي كما اشارت قيم (t) المحتسبة ، كما إن قيم (F وR^2) منطقية مما يشير الى اثر المتغيرات المستقلة وبشكل كبير التغيرات في الناتج المحلي الاجمالي عند مستوى (5%)

من نتائج تقدير النموذج نجد ان اغلب المعلامات المقدرة جاءت معنوية لتدل على القوة التفسيرية للنموذج ، أي ان قيمه معامل التحديد (R2) بلغت 0.75 وهي قيمة مرتفعة جداً تدل على ان التغير الحاصل في النمو الاقتصادي وفق هذا نموذج يفسر بالنسبة75% نتيجة المتغيرات المستقلة للشمول المالي متمثل (POS, ATMوعدد الفروع المصارف ، اما النسبة المتبقية 25% تعود الى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج إذ ان الشمول المالي يؤدي في تعزيز النمو الاقتصادي ،كما نلاحظ DW بلغت (1.65) وهذا ما يدل لا توجد مشكلة الارتباط الذاتي بين الشمول المالي والناتج المحلي الاجمالي وعند دراسة المعنوية الكلية للنموذج نجد أن قيمة F المحتسبة بلغت(3،73) وباحتمالية (0.00000) ،وهي أكبر من القيمة Fالجدولية عند مستوى معنوي 1% وهذا يدل على جودة النموذج في التعبير عن العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي للمدة 2010-2023 . وهذا يعني رفض فرضية العدم التي تدل

على عدم وجود علاقة تكامل مشترك وقبول الفرضية البديلة التي تدل على وجود علاقة تكامل توازنيه طويل الاجل بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي

3- تقدير نموذج العلاقة قصير الاجل باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM)

يستخدم هذا النموذج للتأكد من هل توجد علاقة تكامل مشترك قصيرة الاجل بين المتغيرات وتقدير للعلاقة المعادلة قصيرة الأجل من خلال نموذج تصحيح الخطأ(ECM) ، وهذا نموذج يقيس سرعة التكييف التي يقوم بها المتغيرات المستقلة لتصحيح الاختلالات التي تحدث في الاجل القصير الى الاجل الطويل فإذا كانت معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية هذ ما يؤكد على وجود علاقة توازنيه قصيرة الاجل بين المتغيرات وهذا ما بينه .جدول (8)

جدول (8)

نموذج ECM لتقدير العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي للمدة 2010-2023

قيمة المعامل المقدرة	الخطأ المعياري	اختبار t للمعاملات
0.24	0.10	2.45*
0.55	0.43	1.26
-0.28	0.47	-0.60

معامل التحديد (R^2)	0.46
معامل التحديد المتعدد المعدل (Adjusted R^2)	0.27
الانحراف المعياري	0.12
مجموع مربعات البواقي	0.22
إحصائية دوربين – واطسون (D-W Statistic)	1.42
الإحصائية F المحسوبة	2.41
Prob (f-Statistic)	0.08

(*): معنوية عند مستوى ثقة 05% . (**): معنوية عند مستوى ثقة 10% .

المصدر: من عداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 13

أن معامل تصحيح الخطأ كانت قيمته سالبة ومعنوية أذ بلغت(0.28-)وبمستوى معنوية 5% أي وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المستقلة متمثل بالشمول المالي والنمو الاقتصادي باعتباره متغير تابع وبمعنى أخر وجود علاقة توازنيه طويلة

الأجل بين المتغيرات المدروسة في الأجل القصير، كما يتبين لنا من خلال النتائج أن القيمة السالبة والمعنوية لمعامل تصحيح الخطأ(-1) (CointEq) تكشف لنا سرعة عودة النمو نحو قيمته التوازنية في الأجل الطويل في فترة زمنية وان نسبة تصحيح الخطأ 0.24 يمكن تصحيحها في المدة الحالية باتجاه توازن طويل الاجل، أي ان الشمول المالي بإمكانها تعالج 76% من الاختلالات التي تحدث في النمو الاقتصادي ، أي ان الشمول المالي تحتاج ما يقارب (7.6) يقارب سنة وشهر واحد لإعادة توازنه طبيعي .

1.3. الاختبارات القياسية التشخيص

تستخدم هذه الاختبارات للتأكد من اجتياز المشاكل القياسية في النموذج ام لا من خلال الاتي :

1.1.3اختبار مشكلة الارتباط الذاتي Breusch –Godfrey Correlation LM Test

يبين لنا الجدول التالي ان النموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي أذ ان قيمة Prob. Chi-Square بلغت (0.0946) وهي أكبر من مستوى معنوية (10%) لذا أننا نقبل فرضية البديلة التي تنص على أن البواقي ليست مرتبطة أرتباطاً ذاتيا

جدول 8)

مشكلة الارتباط الذاتي LM

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

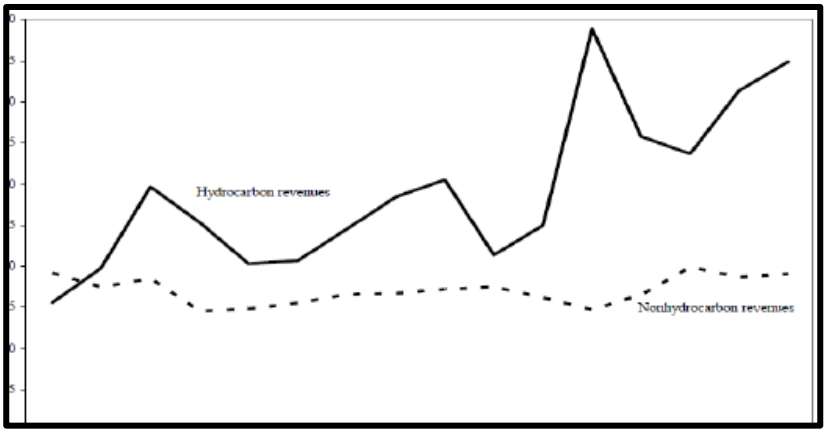
F-statistic	1.921235	Prob. F(2,32)	0.1629
Obs*R-squared	4.716993	Prob. Chi-Square(2)	0.0946

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على برنامج Eveiws13

2.3. اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي Histogram-Normality TEST

يتبين من الشكل (1) ان البواقي موزعة توزيع طبيعياً نجد أن القيمة الاحتمالية لاختبار (Jarque-Bera) قد بلغت (39.84093) عند مستوى معنوية(0.0000) ولذلك علينا قبول فرضية العدم التي تؤكد عدم أحتواء البواقي على مشكلة عدم التوزيع الطبيعي أي أنها موزعة توزيعاً طبيعياً ونرفض الفرضية البديلة .

الشكل 1: اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي



المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على برنامج Eveiws13

4. تحليل النتائج

1. تطوير الخدمات المالية لتلبية احتياجات الأفراد والشركات.
2. زيادة الوصول إلى الخدمات المالية في المناطق الريفية والمناطق المحرومة.
3. تعزيز الوعي المالي لدى الأفراد والشركات.
4. تحسين التنظيم المالي لضمان توفير الخدمات المالية للجميع.

قائمة المراجع

➢ أولا: الكتب Books

General format:	Author(s). (Year). ***Title of book: Subtitle.*** Place of Publication: Publisher.
الشافي ، نادر موفق عبد العزيز	(المصارف والنقود الإلكترونية)، لبنان المؤسسة الحديثة، (2007)
الزبيدي ، حمزة محمد	(الإدارة المالية المتقدمة)، ط2، الوراق للنشر والتوزيع عمان . ، (2008)،
حدة ، رايس ،	(دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية)، العلم للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة .
Gatnar	(Financial in Clusion in dicatars in Poland article P(2),(2013.

➢ ثانيا : توثيق الرسائل والاطاريح

الموسوي ، لمياء علي إبراهيم	ددات الداخلية والخارجية بالربحية وتأثيرها على الاستقرار المصرفي ، أطروحة ، دكتوراه ، هاد، جامعة كربلاء . ، (2022)،
الشمري ، صادق راشد	ية الشمول المالي في تعزيز الميزة التنافسية للمصارف .دراسة حالة البنك المركزي العراقي وعينة ة ، رسالة ماجستير في الإدارة المالية ، الجامعة الإسلامية لبنان . (2017)
العسكري ، كاظم غازي خضير	و الوساطة المالية المصرفية .دراسة تطبيقية في القطاع المصرفي العراقي للمدة "2010- 2021") كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة القادسية . (2023)،
الموسوي ، لمياء علي إبراهيم	دات الداخلية والخارجية بالربحية وتأثيرها على الاستقرار المصرفي ، أطروحة ، دكتوراه ، كلية جامعة كربلاء . ، (2022)،

➢ ثالثا: توثيق مقالات المجلات (الدوريات) العلمية والمجلات الثقافية Journal & Magazine Articles

العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي في ظل التكنولوجيا المالية . دراسة تحليلية وقياسية لحالة الجزائر)، مجلة ابحاث اقتصادية معاصرة ، المجلد 5 ، العدد 2. ، (2022)،	محمد ، علي دحمان ، نسرين ، بطيوي
(دور المصارف التجارية في تعزيز الشمول المالي في العراق للفترة "2010-2020")، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية العدد (80) (2024)	محمد ، عماد عاشور، سليمان ، هيفاء يوسف ، العبدلي ، سعد عبد نجم
، (أثر تطبيق الشمول المالي على الأداء المالي للبنوك)، مصر ، مجلة الدراسات المالية والتجارية . الطبعة . الأولى .(2021)	محمود ، آية عادل
(دور تنويع الخدمات المصرفية في ربحية المصارف التجارية . دراسة تحليلية في مصرف الخليج التجاري العراقي) ، مجلة الدراسات المستدامة ، المجلد (5) ، العدد (2) . (2023)	القيسي ، إبراهيم قيس إبراهيم ، الطائي ، رحيم شراد عامر
(دراسة تحليل ضرورات النهوض بالشمول المالي في العراق . الفرص والتحديات) ، مجلة دراسات محاسبية ، المؤتمر الوطني الرابع . (2019)	لفتة ، محمد طارق ، لفتة بيداء ستار
, (Access For All : Building inclusive Finance Systems Washing ton ,D.C. World Bank) (2006),	Helms, Brigit
The Effect of non- performing Loans on Profitability of commercial bank National Economics University , Vietnam , Accounting-.(2022	Do,H.,Ngo,T.&Phug,Q

➢ سابعا: التوثيق من مواقع الانترنت Web Sites

المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، تقرير الاستقرار المالي السنوي ، لسنوات مختلفة (2010 -2023) .	البنك المركزي العراقي
، دائرة الإحصاء والأبحاث ، النشرات الإحصائية السنوية ، لسنوات مختلفة (2010-2023.	البنك المركزي العراقي